مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد التاسع والأربعون
أبريل ٢٠١٨

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها
مجلة دورية محكمة
العدد التاسع والأربعون
الشهر : أبريل ٢٠١٨
عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط
نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى
الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى
المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى
مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات
: د/ محسن عابد محمد السعدنى
سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه
رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١
ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية
ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:
http://www.mandumah.com
ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:
http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

تجارب دولية ناجحة في تطبيق الضمان الاجتماعي في ظل اقتصاد مجتمع المخاطر الذكاء الاصطناعي نموذجاً

د/ مها عزت أبورية

مدرس علم الاجتماع

قسم علم الاجتماع – كلية الآداب

جامعة كفر الشيخ - مصر

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- كلية الإعلام والعلوم الإنسانية

جامعة عجمان- الإمارات العربية المتحدة

تمهيد:

يعد الحق بالضمان الاجتماعي بوصفه جزءًا من الحماية الاجتماعية مكونًا أساسيًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضرورة اقتصادية واجتماعية في آنٍواحد، كما تتجلى أهميته من أجل التنمية المستدامة، إذ تضمن برامج الضمان الاجتماعي للأفراد استدامة حصولهم على الخدمات التي تساعدهم على تأمين مستوى لائق للحياة، والتي لها مردود مباشر وغير مباشر على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، خاصة بعدما يشهده عالم ما بعد الحداثة – بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية – من تزايد التغيرات البنائية عميقة الجذور، والتي أثرت على سياسات التشغيل في الشركات وسياسات الرفاهية والتنمية، مُشكلِّة " مجتمع المخاطر" "risk society" بحسب تعبير " أولريش بيك"، لتكون البلد ان والأشخاص عُرضة للمخاطر(سواء كانت أزمات عالمية أوحوادث فردية) والتي تهدد التنمية البشرية. وتعد أوجه التقدم الجديدة في مجال الذكاء الاصطناعي إحدى هذه التحديات الجديدة وتثير فرص وتحديات في آن واحد. ونظرًا لقوة هذه التكنولوجيا الجديدة وتعقيدها، فقد بدأ المتخصصون، حتى داخل هذه الصناعة، في الدعوة إلى تنظيم هذا القطاع، والواقع ان التنظيم يمكن أن يكون شديد التأثير، ولكنه ينطوي أيضا على مخاطر؛ فأفكارها وتكنولوجياتها تمس مجالات الخبرة البشرية، ولها تأثيرات بالغة على العمالة والأجور ومستقبل العمل.

واليوم لابد من إدراك هذه المخاطر لمواجهتها والتكيف مع التغير، وتجاوز السياسات قصيرة الأمد، لكي لا تسودالمجتمعات تيارات خطيرة من البطالة والفقر والإرهاب، في هذا الصدد تصبح برامج الضمان الاجتماعي ذات دورًا رئيسًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع.

وفي حين أن عددًا قليلًا من البلدان كانت لديها نظمًا للضمان الاجتماعي منذ قرن مضي، فإن جميع البلدان تقريبًا تقوم بذلك اليوم،

وتتواصل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية والفوائد التي تجنيها.

وفي ضوء ما سبق يهدف البحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات ومنها:

- ما السياق المجتمعي الذي دفع بضرورة تطبيق برامج الضمان الاجتماعي؟
- ما أسس ومبادئ وآليات الضمان الاجتماعي؟
- كيف يشكل الضمان الاجتماعي سياسة تنموية مستدامة؟
- هل ثمة تجارب دولية ناجحة في مجال الضمان الاجتماعي من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة سوف نقوم بتقسيم الورقة إلى مبحثين حيث يبرز المبحث الأول الإطار النظري للبحث من خلال تناول قضايا عدة ومنها اقتصاد مجتمع المخاطر في عصر مابعد الحداثة، وعلاقته بالتنمية المستدامة كسياق مجتمعي يعكس مدى الحاجة إلى برامج الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الضمان الاجتماعي في ظل اقتصاد مجتمع المخاطر، وتناول أهم قضاياه من خلال استعراض أسسه ومبادئه.

ويبرز المبحث الثاني الذكاء الاصطناعي والروبوتات بوصفها فواعل آلية اجتماعية، من خلال تناول آليات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاجتماعية والآثار الإيجابية والسلبية لتطبيقاته، وعرض لأبرز التجارب الدولية في مجال الضمان الاجتماعي مع التركيز على استخدامات الذكاء الاصطناعي، ثم يُختتم البحث باستعراض النتائج العامة للبحث ودلالاتها النظرية والتطبيقية. وتجدر الإشارة إلى اعتماد الورقة البحثية على استخدام منهج إعادة التحليل من خلال الدراسات والبحوث والتقارير الدولية ذات الصلة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولًا: اقتصاد مجتمع المخاطر وما بعد الحداثة: قراءة أولية

تواجه المجتمعات تحديات جديدة وطارئة؛ هي نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتسارعة، التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين، ومن تلك التحديات: التغير الديموغرافي، وانخفاض النمو الاقتصادي، والهجرة، والصراعات، والمشاكل البيئية، كما تتطور أنماط العمالة بسرعة، وتزايد أشكال العمالة الجديدة، مع محدودية الأمن الوظيفي والدخل، وبدون الحماية الاجتماعية الكافية.وبالتالي ، تصبح برامج الضمان الاجتماعي عناصر حيوية في استراتيجيات التنمية الوطنية للحد من الفقر والضعف عبر دوره الحياة ودعم النمو الشامل والمستدام عن طريق زيادة دخل الأسر المعيشية، وتعزيز الطلب المحلي، وتيسير التحول الهيكلي للاقتصاد، وتعزيز العمل اللائق، بما يحقق دورًا رئيسًا في التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع[1].

فرغم ما شهدته المجتمعات –في فترات زمنية سابقة وتحديدًا ما قبل الحداثة – من مخاطر، فالحياة المعاصرة –والتي انتقلت معها المجتمعات من الحداثة إلى ما بعد الحداثة– صارت أكثر خطرًا،فقد كان توقع علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر أن يستمر النمو الاقتصادي حتى يصل إلى لحظة "تلبي الحاجات البشرية كافة"، وعندها يتوقف النمو، ويحل محله "اقتصاد مستقر" يحافظ على إنتاجيته عامًا بعد

[1] **World Social Protection Report 2017–19(2017), *Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals,* Geneva: International Labour Office. p 34.**

عام[١]، بعد أن كان قد تَشكّل من خلال الحرف اليدوية والزراعة لكن أدت الثورة الصناعية إلىتغيرات بنائية عميقة الجذور في كل المجتمعات دون استثناء[٢]؛ ثم كان لتكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في تغير النظام الاجتماعي الانتاجي إلى عالم ما بعد الحداثة؛ ليؤثر التقدم الاقتصادي على القيم والأبنية الاجتماعية التقليدية[٣]؛ وينتقل هذا التأثير ليزلزل كل من العلاقات الداخلية بين جميع شرائح المجتمع من ناحية، والعلاقات الخارجية مع الطبيعة من ناحية أخرى، ذلك التغير الذي حدث تمثل في أن الفاعلين الاجتماعيين والمنظمات والمؤسسات أصبحت مسئولة عن هذه المخاطر ومعرضة للمحاسبة عليها[٤]، وبعد أن كانت أبرز سمة للمجتمع الحديث/ الرأسمالي هي "الثقة": ثقة المرء بنفسه وثقته بالآخرين، وثقته بالمؤسسات، تغير الأمر إلى "اللاثقة" أو " اللاأمن" أو " المخاطر"؛ بفعل" التنافسية"، و" الانتاجية" و"الفاعلية" وتغيرات "الطلب" في السوق، والمرونة التي تنذر بوظائف من دون أمان ولا التزامات ثابتة ولا استحقاقات مستقبلية، وظائف بعقود محددة المدة وبعقود مستمرة لحين إنهائها بإشعار، وطرد من العمل دون إشعار، ومن دون حق في التعويض، السكان لا ينعمون بالاستقرار، بعبارة أخرى يشعرون بـ "غياب الأمن طويل الأمد"، وقد لخص المنظرون أبرز سمات الحياة المعاصرة بمصطلحات متنوعة، وإن كانت دلالتها تكاد تكون

١ زيجومنت باومان (٢٠١٦)، الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص٢٩.

2 **Bora .Alfons, Risk: Risk Society. Blackwell Encyclopedia of Sociology online. Retrieved from** http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?id=g9781405124331_yr2011_chunk_g978140512433124_ss1-69#citation.

٣ مايك فيزرستون(٢٠١٠)، ثقافة الاتهلاك ومابعد الحداثة، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٥.

4 **Bora .Alfons, Risk: op. cit.**

متطابقة؛ فالفرنسيون يتحدثون عن " فقدان الاستقرار" – حيث استخدمه بيير بورديو عام ١٩٩٧ في ورقة بحثية تحت عنوان" فقدان الاستقرار في كل مكان هذه الأيام"، أما الإيطاليون فقد نعتوه بـ " اللايقين" والإنجليز وصفوه بـ "انعدام الأمن" أما الألمان فأطلقوا عليه "عدم الأمان" و" مجتمع المخاطر" "risk society"[١]، والأخير – المستخدم في الدراسة الحالية– هو التعبير الذي استخدمهاولريش بيك في كتابه المعنون "مجتمع المخاطر : نحو حداثة جديدة" الصادر عام ١٩٩٢ تلك الفترة من نهاية الألفية الثانية [٢].وتوالت الأدبيات التي تناولت مصطلح "المخاطر" حتى أن أحد الكتاب جيرلاندGarland يزعم أنه من المحتمل أن يتغير المستقبل – أو على الأقل يمكن إدراكه – إذا ما تنبأنا بالمخاطرووجهناها من خلال الأنشطة الانسانية والمجتمعية، فمن الممكن أن نتحكم مباشرة في الحدث أو على الأقل نأخذ الاحتياطات الكافية للآثار المترتبة على حدوث المخاطر الاجتماعية[٣]، و لعل هذا يتفق مع ما أشارت إليه شارون زوكين Sharon Zukin أن مابعد الحداثة عملية دينامية تركز على إعادة بناء العلاقات عن طريق نماذج جديدة من الاستثمار، وأسواق العمل والاتصالات عن بعد، وممارسات تسهم في نمو طبقة الخدمات"[٤].

وقد بدأ الاهتمام بمصطلح "مجتمع المخاطر" منذ ستينات القرن العشرين وازداد خلال السبعينات عندما ثار جدل حول العلاقة مع الطبيعة أو ما عُرف باسم " مشكلة الطبيعة "، والتي ظهرت بقوة بعد الاندماج بين الصناعة والتكنولوجيا منذ

---

[١] زيجومنت باومان (٢٠١٦)، الحداثة السائلة، ص٢٣٠-٢٣١.

[٢] Bora .Alfons, Risk و.op. cit

[٣] Zinn , Jens (2008). *Social Theories of Risk and Uncertainty : an Introduction*. UK : Blackwell. p4.

[٤] مايك فيزرستون(٢٠١٠)، ثقافة الاتهلاك ومابعد الحداثة، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٧.

أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مجالات الكيمياء والصيدلة والطاقة النووية وفي العلوم الوراثية وفي الطب والزراعة والغذاء، وحتى في سياسات التشغيل في الشركات وسياسات الرفاهية والتنمية[١]، وقد أثرت تلك التغيرات البنائية عميقة الجذور على كل من العلاقات الداخلية بين جميع شرائح المجتمع من ناحية، والعلاقات الخارجية مع الطبيعة من ناحية أخرى[٢] . وقد عرض تقرير التنمية البشرية المفهوم من خلال مصطلح لترجمة الكلمة الإنجليزية" vulnerability" التي هي من الأصل اللاتيني " Vulnerare " الذي يعني "جرح "ويبقى الرابط الأساسي بين مفهوم التعرض للمخاطر ومفهوم الإصابة بالضرر، هو الذي يؤدي إلى تدهور حالة الرفاهية[٣]. ثم صك بيك مصطلح الحداثة الانعكاسية reflexive modernization كمرادف لمجتمع المخاطر، ليصف المجتمع الذي عمل فيه نمو المعرفة على خلق حالة من عدم اليقين المستند إلى أساس (مثل مخاطر الكارثة البيئية) بحيث تزايد الاعتماد على الخبرة العلمية للتخفيف من الآثار التي نجمت عن التطبيقات السابقة للعلوم ولا يقتصر الأمر على الأضرار المرتبطة بالمخاطر المادية (الطبيعية) الناجمة عن تطبيق العمليات التكنولوجية، وانما يشمل كذلك الآثار المترتبة على الأنشطة التنظيمية والعلاقات الاجتماعية المفعمة بالمخاطر[٤]، والتحولات من المجتمع الصناعي وما أفرزته تلك التكنولوجيات الحديثة من مشكلات كثيرة ومتنوعة في المجتمع ومن ثم ظهور مصطلح " الخطر "أو المخاطر"، والتي لم تكن بسبب ازدياد

[1] **strydom.Piet, (1999). The Challenge of Responsibility for Sociology. Current Sociology, vol.47.p 70.**

[2] **Bora .Alfons, op. cit.**

[٣] **تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧٧.**

[٤] **جوردن مارشال (٢٠٠٠)، موسوعة علم الاجتماع (المجلد الأول)، ترجمة : احمد عبد الله زايد وآخرون، القاهرة:مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٣٥١.**

مقدار الخطر المتولد فحسب فهناك مجتمعات شهدت –في فترات زمنية سابقة – مخاطر أعلى، لكن لأن التغير الذي حدث تمثل في أن الفاعلين الاجتماعيين والمنظمات والمؤسسات أصبحت مسئولة عن هذه المخاطر ومعرضة للمحاسبة عليه –كما سبق وذكرنا–، ومن ثم لابد من أن تنطلق تقديراتها من خلفية أخلاقية، وأن تستخدم المعرفة الجديدة لتحويل المخاطر غير القابلة للتقدير إلى مخاطر يمكن وضع حسابات لها[1]، والعمل على اكتشافها أو التحكم فيها أو الاقرار بوجودها أو تجنبها أو اخفائها. وفي سياق التنمية البشرية، يؤدي التعرض للمخاطر إلى احتمال تراجع التنمية البشرية؛ وعندما يتم تهديد التنمية البشرية تكون البلدان والأشخاص عرضة لمخاطر متنوعة سواء كان تصدمات كلية أو حوادث فردية؛ وتنشأ الصدمات من مصادر مختلفة، مثل الأزمات الاقتصادية، والكوارث التي يسببها الإنسان أو الطبيعة، والأمراض والحوادث، كما أن التوسع في التكامل الاقتصادي والاجتماعي قد يزيد من احتمالات حدوث الأزمات العالمية، من جهة أخرى فإن من المخاطر مايبقى محلياً، وغالبًا ما تصيب الأفراد والأسر، فتسبب مثلا وفاة معيل الأسرة أو فقدانه وظيفته أوإصابته بإعاقة مفاجئة.كما يوضح تقرير التنمية البشرية العلاقة الوثيقة بين التنمية والمخاطر " فالتقدم قد لايكون ممكناً، دون تعرض الأفراد والجماعات للمخاطر، كما أن الابتكار والكفاءة يتطلب ان قدرا من المنافسة، التي قد تكون مصدرًا لبعض المخاطر وحالات عدم اليقين" كتحرير التجارة الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل، يقابلها مخاطر على الاستقرار في العمل، أورفع الضوابط المالية الذي يحقق ارتفاعا في

[1] أولريش بيك (٢٠٠٦)، مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وهند إبراهيم وبسنت حسن، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص ص ٢٧–٤٤.

النمو، يقابله مخاطر وقوع المزيد من الأزمات[1].

تأسيسًا على ما سبق فإن اقتصاد مجتمع المخاطر هو انعكاس للتحول من الحداثة إلى مابعد الحداثة؛ فالحداثة كنقيض للنظام التقليدي، والدالة على اقتصاد تقدمي وعقلانية إدارية وعالم اجتماعي مختلف أو مميز، أوجدت الدولة الصناعية الرأسمالية الحديثة، ثم انتقلت المجتمعات إلى مابعد الحداثة؛ الذي هو مقدمة للانتقال إلى النظام مابعد الصناعي؛ بتأثير الأشكال الجديدة من التكنولوجيا والمعلومات، التي أصبحت محور التغير من النظام الاجتماعي الانتاجي، إلى إعادة إنتاج النظام الاجتماعي للتناقضات والمخاطر[2]، وهي مخاطر لأنها أحداث مستقبلية، فإذا صارت تلك المخاطر واقعًا، فهي تتحول إلى كارثة، وشعورنا بتهديداتها تحدد توقعاتنا ومن ثم نوجه أفعالنا وسلوكنا لمواجهتها، وتحفز المسؤولية الاجتماعية للدول والمؤسسات للمنعها أو على الأقل تفاديها[3].

ثانيًا: الضمان الاجتماعي: المفهوم والآليات:

صارت برامج الضمان الاجتماعي تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال التنمية، بالنظر إلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، وهي عنصر رئيس في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامةوالنمو الشامل؛ وهي

---

[1] تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠). الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ص٢١ .من الموقع الالكتروني http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx. ، ص ١١.

[2] مايك فيزرستون(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٣.

[3] أولريش بيك (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ص ٣٣– ٣٤.

تكفل تمتع الناس بأمن الدخل وحصولهم بشكل فعال على الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى، وتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية[١].

وفي معظم السياقات، نجد أن مصطلحي "الضمان الاجتماعي" و"الحماية الاجتماعية" مفهومان قابلان للتبادل إلى حد كبير، في حين أن عدد من الأدبيات يعتبر أن الضمان الاجتماعي جزء من نظم الحماية الاجتماعية، ويشير الضمان الاجتماعي إلى مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى توفير الإعانات؛ من أجل تحقيق الحماية من المخاطر منها: الحد من الفقر والضعف والوقاية منهما طوال دوره الحياة. ويشمل الضمان الاجتماعي استحقاقات الأطفال والأسر، والأمومة، والبطالة، وإصابات العمل، والمرض، والشيخوخة، والعجز، فضلًا عن الحماية الصحية، وتعالج نظم الحماية الاجتماعية جميع هذه المجالات بمزيج من المخططات القائمة على الاشتراكات (التأمين الاجتماعي) والاستحقاقات الممولة من الضرائب غير القائمة على الاشتراكات ، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية[٢].

ويُعرّف الضمان الاجتماعي Social Security في كل من "موسوعة علم الاجتماع الامريكية" و دائرة المعارف البريطانية "بأنه مجموعة التدابير والبرامج التي تتضمن رعاية المسنين والناجين من الكوارث والضمانات الموجهة في حالات المرض والعجز والإعاقة والمرض وفقدان الوظيفةوالبطالة"[٣] ، وفقدان شريك الزوجية، والأمومة، والمسؤولية عن رعاية الأطفال الصغار، أو التقاعد عن العمل من خلال مجموعة من التشريعات الحكومية، والهدف منها الحفاظ على دخل الفرد أو الأسرة، أو

[١] الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة (٢٠١١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف: مكتب العمل الدولي، ص٣٤.

[٢] المرجع السابق، ص ١٥.

[3] **Pampel, Fred.** (2000). ***Encyclopedia of Sociology***. **New York: Macmillan.** , **p20**٠١.

لتوفير الدخل عندما تتعطل بعض أو جميع مصادر الدخل أو عندما يتكبد الأفراد نفقات باهظة استثنائية (ويمكن الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي نقدًا أو عينًا [١].

وقد أضيفت مصطلحات أخرى إلى مفهوم الضمان الاجتماعي، ومنها:

- الحماية الاجتماعية Social protection ويعني الحماية التي توفرها نظم الضمان الاجتماعي في حالة المخاطر والاحتياجات الاجتماعية، أما أرضية الحماية الاجتماعية Social Protection Floor فهو مفهوم يشير إلى مجموعة السياسات التي تحقق الحد الأدنى من الدخل والخدمات التي تعد حقوقًا وجودية للإنسان. كما يدخل ضمن نظم الحماية الاجتماعية ما يُعرف بـ "شبكات الأمان الاجتماعي"، والذي يشير إلى التحويلات والمساعدات الاجتماعية التي لا تتطلب مساهمات مالية أو اشتراكات من المستفيدين، وتستهدف فئات محددة من المجتمع ولفترات محدودة كالفقراء والضعفاء والفئات المهمشة التي تأثرت سلبيًا من فتح الأسواق وتحرير التجارة وخصخصة قطاع الخدمات العامة [٢].
- التحويلات الاجتماعية Social transfers: وتعني الحصول على الخدمات والسلع الاجتماعية (النقدية أوالعينية) من فئة نشطة في المجتمع إلى فئة أخرى (من الأصحاء إلى المرضى أو من الأغنياء إلى الفقراءعلى سبيل المثال لا الحصر)[٣].

---

[١] الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، منشورات مشروع " تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، جنيف: منظمة العمل الدولية، ص ١٤.

[٢] حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (٢٠١٢)، روما: منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، ص ٣٩.

[3] ***Extending social security to all: A guide through challenges and options*** *(*2010), **Geneva**, **International Labour Office**, **Social Security Department** , **pp**. 125–128.

- المساعدة الاجتماعية: هي الإعانات (النقدية أوالعينية) التي يقدمها الضمان الاجتماعي على حسب مستوى دخل الفقراء والمعوزين، بما يعني أنها تشترط إثبات احتياجهم – دون أن تفرض عليهم أي التزام بالمساهمة المالية منهم– من قبيل تعويض العمال واستحقاقات الأمومة والشيخوخة المعاشات التقاعدية وما إلى ذلك، ويمكن القول بأن نظام المساعدة الاجتماعية يوفر استحقاقات للأشخاص ذوي الموارد الصغيرة الممنوحة كحق بمبلغ يكفي لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات وتمويله من الضرائب. وتقدم المساعدة الاجتماعية من المجتمع أو الحكومة إلى الفقراء والمعوزين. و تتمثل السمات الرئيسة للمساعدة الاجتماعية فيما يلي:
- أن التكلفة الكاملة للبرنامج تلبيها الدولة والوحدات الحكومية المحلية.
- تدفع الاستحقاقات بوصفها حق قانوني لفئات محددة لها عدد من الاحتياجات.
- عند تقييم الحاجة، يؤخذ في الاعتبار الإيرادات والموارد الأخرى للشخص مثل مستوى من المدخرات الشخصية.
- صممت المساعدة الاجتماعية لجعل دخل الشخص الإجمالي يصل إلى الحد الأقصى المحدد للمجتمع المحلي، مع مراعاة عوامل أخرى مثل حجم الاسرة والتزامات الثابتة التي لا مفر منها مثل منح الإيجار[1].

وإذا تتبعنا نشأة الضمان الاجتماعي كمصطلح، فقد كان أول استخدام له في التشريع الأمريكي عام ١٩٣٥، على أثر أزمة الكساد العالمي الكبير لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل. ثم عُقد المؤتمر الأمريكي الأول المعني بالضمان الاجتماعي عام ١٩٤٢ وانتهى إلى أنه ينبغي على كل دولة أن تتبنى الضمان الاجتماعي لأن يخلق ويحفظ ويبني القوه الفكرية والمعنوية والمادية للأجيال الحالية

[1] **Naik, DN. (2016). Social Security and Social Insurance. Journal of Civil & Legal Sciences. p2.**

تمهيدا لحياة كريمة للأجيال المقبلة[1]. وتلا ذلك تداول المصطلح في تشريعات دول العالم وفي المواثيق الدولية[2]، ثم شهدت فترة الحرب العالمية الثانية وماتلاها من أعوام تطورات في الضمان الاجتماعي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك بتثبيت الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان وتم تنفيذه بدءًا من عام ١٩٤٥ . وفي عام ١٩٦٦ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (٩)، بأنه "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"[3]، كما نصت المادة (٢٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على والفئات الأكثر تهميشًا" لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته " كما أشارت الفقرة الثالثة من المادة (٢٣) أن "لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية"[4].

وقد تطورت برامج الضمان الاجتماعي من " تأمين حد أدنى يكفل الحياة لكل فرد"، إلى " رفع مستوى الخدمات المقدمة، و وتوسيع الفئات المتضمنة والتي لم تكن

---

[1] **Ipid, p7.**

[2] الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية (٢٠٠٣)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك : الأمم المتحدة، ص ١.

[3] يمكن الاطلاع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الموقع الإلكتروني http://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf

[4] يمكن الإطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الموقع الإلكتروني http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

مشمولة سابقًا وتحديدًا غير الناشطين اقتصاديًا"، وكانت ألمانيا أول أمة تعتمد نظام تأمين اجتماعي قانوني في ثمانينات القرن العشرين ثم اعتمدت خطط مشابهة في أمريكا اللاتينية، وتعد الاتفاقية ١٠٢ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية، والتي تحدد المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، المرجع للحقوق والواجبات المرتبطة بمجالات الحماية الاجتماعية، وتتضمن تسع مجالات[١]. استحقاقات الطفل والأسرة، وحماية الأمومة، ودعم البطالة، واستحقاقات إصابات العمل، واستحقاقات المرض، وحماية الصحة، واستحقاقات الشيخوخة، واستحقاقات العجز، واستحقاقات الورثة. وتعالج نظم الحماية الاجتماعية جميع هذه المجالات بمزيج من المخططات القائمة على الاشتراكات (التأمين الاجتماعي) والمساعدة الاجتماعية الممولة من الضرائب غير القائمة على الاشتراكات[٢].

ويستهدف الضمان الاجتماعي تحقيق ما يلي:

- الحد من انعدام الأمن في الدخل، بما في ذلك استئصال الفقر وتحسين حصول الجميع على الخدمات الصحية لضمان تحقيق ظروف عمل ومعيشة لائقة.
- الحد من انعدام المساواة والإجحاف.
- تقديم إعانات مناسبة باعتبار ذلك حقاً قانونياً.
- ضمان غياب التمييز على أساس الجنسية أوالانتماء الإثني أو نوع الجنس.
- ضمان القدرة على تحملا لأعباء الضريبية والكفاءة والاستدامة[٣].

من ناحية أخرى تواجه برامج الضمان الاجتماعي ثلاث تحديات مترابطة:

---

[١] الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٦.

[2] **Bastagli**, **F**. (**2016**). ***Bringing taxation into social protection analysis and planning,*** **Guidance note**. **London**: **Overseas Development Institute**. **p78**.

[٣] الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، مرجع سابق،ص ٦٣.

- القدرة على تغطية جميع المحتاجين
- توفير الإعانات الملائمة اجتماعيًا واقتصاديًا.
- تأمين تمويل مستدام .[1]

ومما سبق يتضح أن الضمان الاجتماعي مفهومًا واسعًا، ولا غني عن تطبيقاته في أي اقتصاد نام بصورة أساسية أكثر عندما تكون دوله للرفاه. ومن واقع أنهيضرب جذور الفقر والبطالة وما إلى ذلك، فان نطاقها وتطبيقها يتسعان. فبرامجالضمان الاجتماعي تعد حقًا من حقوق الإنسان، وتشكل أساسًا لا للحد من الفقر فحسب، بل أيضا في الحيلولة دون وقوع الناس في براثن الفقر عبر دوره الحياة.

المبحث الثاني: الضمان الاجتماعي والذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات

أولًا: الضمان الاجتماعي بينمخاطر الاقتصاد العالميوالتنمية البشرية المستدامة:

إن أحد محاور مجتمع المخاطر –كما أشرنا سابقًا– هو المخاطر الاقتصادية المُعولمة، والخاصة بالسوق العالمي، والتي تعد شكلًا جديدًا من عدم المسؤولية المنظمة، وعلى الرغم من أنه من الممكن من خلال الثورة المعلوماتية أن تُحدِد التيارات المالية من سيربح ومن سيخسر وبسبب الهيمنة التركيبية للتنافس في هذا القطاع، لكن ليس هناك فاعل لديه قوة بشكل كاف للتحكم في مخاطر السوق المعولمة، ولأنه لا توجد حكومة عالمية يمكنها أن تُحجّم تلك المخاطر على المجتمعات والدول، فعلى الجانب الآخر لا يستطيع أي مجتمع التقوقع بشكل كامل خارج منظومة الاقتصاد والسوق المعولم، من ناحية أخرى فإن الأزمات المالية العالمية أدت إلى موجات من الإفلاس والبطالة في كل الأقاليم، ومن ثم قد تتحول إلى هزات اجتماعية، وبالتالي إلى أخطار سياسية قد تؤدي إلى عدم استقرار دول بأسرها،

[1] المرجع سابق،ص٣٢.

لذا يتخذ الساسة خطوات احترازية ووقائية ضد اقتصاد المخاطر المعولم في كل مكان في العالم، وتنادي المؤسسات الدولية بأنظمة للحماية الاجتماعية لسكانها[١]، وبرامج الضمان الاجتماعي إحدى تجلياتها، والتي بدورها تؤدي دورًا رئيسًا في تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ تعكس أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٥ التزامًا مشتركًا للبلدان "بتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع"[٢]، ولقد تطورت تعريفات التنمية، ففي البدء كان الطرح الذي قدمه التقرير الأول للتنمية البشرية فيعام 1990 بأنها تلك"التي توسّع خيارات البشر"، وتكرّس حقهم في الصحة والتعليم والدخل، لكن التغيرات التي شهدها العالم منذ التسعينيات وحتى الآن سواء كانت مكاسب – الالمام بالقراءة والكتابة وتزايد المعرفة والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا – أو مخاطر قديمة تمثل قضايا ملحة تتطلب اهتماما – مثل الفقر[٣] والحرمان وعدم المساواة وغياب الأمن– أو مخاطر جديدة وتحديات – حماية البيئة واستدامة الرفاهية وترسيخ الحريات الأساسية– أدت إلى صياغة تعريف جديد للتنمية البشرية بأنها " تعني مكافحة الأنماط والممارسات التي تفُقر البشر ،وترسّخ القمع، وتكرّس الإجحاف الهيكلي ، كما تعني استدامة النتائج الإيجابية وتثبيتهاعبر الزمن". وهكذا صار تطبيق مبادئ عامّة مثل الإنصاف، والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، ضرورة ملحّة. مع توسيع حريات البشر فيعيشوا حياة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا

[١] أولريش بيك(٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ص ٣٥٦– ٣٥٧.

[٢] يمكن الإطلاع على أهداف التنمية المستدامة من الموقع الالكتروني:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

[٣] يفرق تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠) بين فقر الدخل و الفقر متعدد الأبعاد ؛ و يعتبر الفرد في حالة فقر متعدد الأبعاد عندما يتقاضى دخلا منخفضاً، لا يكفيه لشراء السلع والخدمات التي يحتاج إليها، وعندما يعاني من الحرمان في بعُد واحد على الأقل من الأبعاد الستة التالية: التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والسكن اللائق، والمرافق الأساسية للأسر المعيشية، والغذاء .

إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها ، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من المساواة والاستدامة، وفي هذه التعريف تأكيد على أن الأساس الذي تقوم عليه التنمية البشرية: الاستدامة والمساواة والتمكين،إلى جانب ما تنطوي عليه من مرونة، " فالبشر أفرادًا وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية،وهم المستفيدون منها". وانطلاقاً من ذلك ترتكز التنمية البشرية على مكونات أساسية: الرفاهية و توسيع الحريات الحقيقية للبشر، التمكين والقدرة على التعبير، العدالة وتعزيز المساواة وتحقيق النتائج المستدامة واحترام حقوق الانسان وتحقيق أهداف أخرى للمجتمع، لكي تواجه تلك المجتمعات التحدياتالجديدةوالطارئة التي أسماها أولريش بيك " المخاطر"[١]، ثم طُرحت أهداف التنمية المستدامة ودخلت حيز النفاذ في يناير ٢٠١٦، لكي توفر خطة وجدول أعمال لمعالجة بعض المخاطر التي تواجه عالمنا لدفع عجلة التقدم والمساعدة في دعم البلدان على طريق التنمية المستدامة[٢].

التنمية من ذلك المنظور ترتكز على ضرورة معالجة المخاطر الطارئة، والتي لا تتحقق بحلول فورية بل هي نتيجة للسياسات العامة المتبعة. وفي السياق ذاته فإنه يجب أن تتبنى المجتمعات برامج ضمان اجتماعي فعالة ومستدامة، من أجل الحفاظ على التحسن الذي تحقق، ولمواجهة المخاطر سواء كانت قديمة أو جديدة تهدد رفاهية البشر[٣]، ومن أجل تحييد تلك المخاطر يلزم أن تكون نظم الضمان الاجتماعي الوطنية أقوى من أي وقت مضى.

من ناحية أخرى فإن العرض السابق لمفهوم التنمية يُثير إشكالية مؤداها فجوة

---

[١] تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٢] يمكن الإطلاع على اهداف التنمية المستدامة من الموقع الالكتروني
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

[٣] تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، ص vi.

الضمان الاجتماعي بين بلدان العالم المتقدم والنامي، فعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في انحاء عديده من العالم، فان حق الإنسان في الضمان الاجتماعي ليس حقيقة واقعه بالنسبة لأغلبيه سكان العالم. فنسبه ٤٥ % فقط من سكان العالم مشمولة علي نحو فعال باستحقاق واحد علي الأقل من الحماية الاجتماعية، في حين أن النسبة المتبقية البالغة ٥٥% –أي ما يصل إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص–يُترك دون حماية، وتبين تقديرات منظمة العمل الدولية أيضًا أن ٢٩% فقط من سكان العالم مشمولون بنظم شاملة للضمان الاجتماعي تشمل كامل نطاق الاستحقاقات، من استحقاقات الأطفال والأسر إلى معاشات الشيخوخة[١].

فالدول النامية لازالتتشهد الضغوط المالية أو سياسات التقشف والتي تعرض سكانها للخطر، في المقابل فإنها تواجه بضرورة الحفاظ علي توازن سياستها الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة، إذ تتبع تلك الدولتوجهات مدفوعة من المؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة تشكيل أولوياتها الاقتصادية، بدعوتها إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتبني ممارسات تضمن مزيد من الإنتاجية، يواكب ذلك تقليص الانفاق الاجتماعي؛ الأمر الذيحد من تدفق الأموال الحكومية كموارد أساسية لبرامج الضمان الاجتماعي[٢]، بعبارة أخرى كان انسحاب الدولة –وما بها من منشآت حكومية وقطاع عام – من مسؤولياتها الاجتماعية، بدعوى أن الدول وحدها تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية بحجة تغير دور الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام والتوجه صوب النمو الاقتصادي عوضًا عن التنمية الشاملة.صاحب ذلك الدعوى إلى المسؤولية الاجتماعية من قبل جميع الفاعلين في المجتمع، لسد الفجوة التي خلفها

[1] **World Social Protection Report 2017–19, op. cit., pxxix**

[٢] **الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٤.**

تراجع الدول النامية عن دورها الاجتماعي حسب روشتة المؤسسات المالية الدولية للاصلاح الاقتصادي. ولأنه لم يتم الاتفاق على مفهوم المسؤولية الاجتماعيةبشكل محدد وقاطع؛ فلم يكتسب قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية. ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط القطاع الخاصوأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر. والمسؤولية الاجتماعيةعلى الرغم من أنها تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير – كرقيبداخلي – إلاّ أنها في نموّها نتاج اجتماعي يتم تعلّمه واكتسابه، كما أنه ليس بمقدور شريك واحد من شركاء التنمية سواء كان الحكومة أو المجتمع المدني أوالقطاع الخاص أن ينجز تنمية متكاملة ومتوازنة ومستدامة بمفرده، ولكن من خلال السعي لإحداث التكامل والتنسيق بين جهود ومبادرات كافة الشركاء وتعبئة مواردهم بأنواعها المختلفة، من الممكن تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة والمستدامة في المجتمعات المحلية الأكثر فقرًا[1]. وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية بوصفها من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تحظى بأهمية كبيرة من قبل المنظمات على اختلاف أشكالها وطبيعة ملكيتها، إلا أنها لا تزال– في العديد من المجتمعات تعاني أزمة في الوعي والتطبيق، خاصة في مجال الحماية الاجتماعية.

على الجانب الآخر من العالم تتفق الدول الصناعية على أن الازدهار المتنامي فيها ينبغي أن يكون مصحوباً بتحسين الحماية الاجتماعية لسكانها، إذ لا توجد دولة متقدمة اقتصاديًا في آسيا أو أوروبا أوأمريكا الشماليةليس لديها نظام ضمان اجتماعي

١تقرير مركز العقد الاجتماعي ، استرجعت بتاريخ ١٢/٣/ ٢٠١٢ من الموقع الالكتروني: http://www.srmap.net.eg/About2.aspx

شامل إلى حد ما، ولم يتم التشكيك بذلك المبدأ على مدى عقود عديدة وحتى وقت قريب.وتُسجل العديد من الاقتصادات الأكثر نجاحاً في العالم، ومنها الدانمارك وفرنسا وألمانيا والنرويج والسويد وهولندا، أعلى مستويات من الإنفاق الاجتماعي الذي يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتراوح عموماً ما بين ٢٥ و ٣٠% من مداخيلها الوطنية[١].

وتميل البلدان إلى إعطاء الأولوية لمجموعتين رئيستين على طرفي نقيض من جدول الدخل، من خلال آليات مختلفة:

- فمن ناحية يتم إدخال آليات الاشتراك (اي التأمين الاجتماعي) إلى البدء بالموظفين في القطاعين العام والخاصولا سيما العاملين في علاقات العمل المستقرة المتفرغة، ثميمتد تدريجيًا إلى فئات أخرى من العمالالذين يعملون بأشكال غير مستقرة سواء العمالة المأجورة أوالعاملين لحسابهم الخاص .
- ومن ناحية أخرى، تركز البلدان على إنشاء آليات غير قائمةعلى الاشتراكات (ومعظمها ممولة من الضرائب) في شكل مساعدة اجتماعية لتغطية احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في فقر،وتكون هذه البرامج الخاصة بالفقراء قصيرة الأجل، وغالبًا ما تكون في شكل برامج تجريبية لمناطق جغرافية محدودة، وتفتقر إلى أساس قانوني ومالي مستقر، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على توفير فوائد يمكن التنبؤ بها للأشخاص الذين هم في أشد الحاجة اليها ويؤدي إلى ثغرات كبيرة في التغطية. ومع ذلك، فإنها تؤدي دورًا هامًا في تحسين حالة المستفيدين منها[٢].

---

[١] **الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص٢٤**

[2] **Kidd, S., Gelders, B., Bailey & Athias, D.(2017). *Exclusion by design: An assessment of theeffectiveness of the proxy means test poverty targeting mechanism*, Extension of Social Security (ESS) Paper Series No. 56. Geneva: ILO and Development Pathways. p12**

ففي الامريكتين ٦٧.٦ % من السكان مشمولون بالفعل بإعانة نقدية واحدةعلى الأقل للحماية الاجتماعية، وذلك نتيجة لتمديد نظم الحماية الاجتماعية على مدى العقود الأخيرة. وتُغطي الاستحقاقات النقدية للحماية الاجتماعية أكثر من ثلثي الأطفال والحوامل وأمهات المواليد الجدد، فضلا عن المسنين. كما حققت بعض البلدان بنجاح التغطية الشاملة للأطفال (الأرجنتين والبرازيل وشيلي) والأمهات ذوات المواليد الجدد (اوروغواي والبرازيل وشيلي وكندا) والأشخاص ذوي الاعاقة (الأرجنتين والولايات المتحدة) وكبار السن (دولة بوليفيا، وترينيداد وتوباغو ، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي الوقت الذي حققت فيه (الأرجنتين وأستراليا ومنغوليا) تغطية شاملة للأطفال، فإن ٨٧% من الأطفال في أوروبا وآسيا الوسطي و٦٦% في الامريكتين تلقوا استحقاقات الحماية الاجتماعية[1].

يتضح من العرض السابق أن التنمية المستدامة –والضمان الاجتماعي إحدى آلياتها– صارت نصوصًا مثالية أو نموذجية لدرأ ما خلفته عمليات التصنيع والعقلانية والتحضر والتمايز الاجتماعي، أعني ما أثارته من مخاطر حديثة، خاصة المخاطر المعنوية وتلك المؤثرة في الروابط الاجتماعية، والتي يمكن أن تهدأ بشكل لا يمكن إنكاره من خلال خلق أو ظهور نماذج للاعتماد المتبادل، لمن يملك التكنولوجيا بوصفها أداة السلطة والسيطرة في عالم ما بعد الحداثة، نحن بحاجة إذن في الجزء التالي من البحثالتأمل حول الدور الممكن للتجارب الناجحة للبعض الدول في الضمان الاجتماعي، خاصة تلك التي تتجسد فيها سمات ما بعد الحداثة بصورة صارخة؛ ووصفها زيجمونت باومان بسيرورة النزعة الفردية التي تدفع الأفراد إلى الحركة والتنقل على الدوام على حساب تراجع البحث عن القضايا المشتركة والمصلحة العامة.

[1] **World Social Protection Report 2017–19, op. cit., p٣٧**

ثانيًا : تجارب دولية ناجحة في مجال الضمان الاجتماعي:

في ضوء ما سبق سوف نخصص الجزء التالي لإلقاء الضوء على أبرز التجارب الدولية الناجحة في أربعةمن مجالات الحماية الاجتماعية التسعة وهي: الحماية الاجتماعية للأطفال، والحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل من البطالة، والحماية الاجتماعية للمسنين من الرجال والنساء، والحماية الصحية.

١- الحماية الاجتماعية للأطفال:

تعد الحماية الاجتماعية للأطفال والأسر التي تعول الأطفال نقدًا أو عينًا، بالغةالأهمية لإعمال حقوق الأطفال بمنعهم من الوقوع في براثن الفقر، ومنع وفيات الأطفال، والمساهمة في تنميتهم الصحية.حيث يتم توفيراستحقاقات للأطفال حتى سن الثامنة عشرة (بدون حد ادني للسن إذا كانوا معوقين)، وإعانات الأطفال الشاملة أو شبه الشاملة الممولة من الضرائب والتي يقدم جزء منها على شكل إعفاء ضريبي؛ إعانات الإجازة الوالدية (في ألمانيا)؛ إعانات المساعدة الاجتماعية الفئوية القائمة على شرط إثبات الحاجة (في بلجيكا).وإعانات الأسر التي لديها أطفال، شريطة أن يفي المستفيدون ببعض الاشتراطات (مثل تطعيم الأطفال دون سن الخامسة، ومتطلبات التعليم والمواظبة على الدراسة... الخ).

- وُتقدم الأرجنتين تغطية شاملة لاستحقاقات الأطفال من خلال مجموعه من التدابير:
  - الاعتماد على العلاوات الأسرية القائمة على الاشتراكات والاقتطاعات الضريبية المتاحة للعمال ذوي الدخل المرتفع الذين لديهم أطفال، وقد أدخلت في ٢٠٠٩ الإعانة الشاملة للطفل استجابة لآثار الأزمة العالمية، وبهدف توحيد عدة برامج غير قائمة على الاشتراكات للأسر التي لديها أطفال.

- توسيع نطاق استحقاقات الأطفال لتشمل أسر العمال العاطلين والعمال غير النظاميين والعمال المنزليين والعاملين لحسابهم الخاص المشاركين في نظام الدفع المبسط للضرائب والاشتراكات للمساهمين الصغار الحجم[١].

٢- <u>الحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل من البطالة:</u>

اتخذت الحماية من البطالة شكلين من السياسات:

- الأول: توسيع نطاق الحصول على استحقاقات البطالة القائمة أو الجديدة في عدة بلدان مرتفعة الدخل. كما تم زيادة التغطية من أجل الحماية من البطالة ومدة الاستحقاقات ومستوياته. وعلى سبيل المثال قدمت النمساتغطية موسعة بالتخفيف من شروط الأهلية لمخططات البطالة فيما يتعلق بالفترات المؤهلة؛ وخفضت بلدان أخرى، مثل كندا، فترات الانتظار للحصول على استحقاقات البطالة. وقامت معظم البلدان بتوسيع نطاق التغطية لتشمل العمال الذين كانوا مستبعدين في السابق، مثل العمال غير النظاميين في ألمانيا واليابان، والعاملين لحسابهم الخاص في اليونان وإيطاليا وفرنسا.
- الآخر : مجموعة من التدابير الرامية إلى التوفيق بين الباحثين عن العمل وتحسين مهاراتهم وتحفيز خلق فرص العمالة؛ وتشمل التدابير المساعدة في البحث المباشر عن الوظائف والتوجيه الوظيفي، والتدريب وتنمية المهارات، وإعانات العمالة والأجور. وقد برز هذا الاتجاه عالميًا في الآونة الاخيرة. وينبع ذلك الاتجاه من الاعتراف بأن تقديم دعم منفصل للدخل قد لا يحسن عمل الافراد أو حالتهم الاجتماعية عندما تتغير أسواق العمل بسرعة، وتعتبر هذه

[١] **Ipid,, p122–143**

السياسات فعالة في تنشيط العمال العاطلين عن العمل وتحفيز أصحاب العمل على العثور بسرعة على العمالة المناسبة[1].

الحماية من البطالة في فيتنام:

أدخلت فيتنام خطة للتأمين على العمل في قانون التامين الاجتماعي عام ٢٠٠٦.وبدأ تحصيل الاشتراكات في عام ٢٠٠٩، وصرفت الاستحقاقات الأولى في عام ٢٠١٠.وفي عام ٢٠١٣ ، نُقلت أحكام التأمين ضد البطالة إلى قانون تعزيز العمالة كجزء من إصلاح أكبر يهدف إلى زيادة التغطية، وتعزيز الروابط بين استحقاقات البطالة والعمل النشط، ولا سيما برامج العودة إلى العمل ودعم الاحتفاظ بالعمالة. بالإضافة إلى خدمات المشورة الوظيفية والتدريب المهني لمدة تصل إلى ستة أشهر، ويتضمن القانون الأخير برامج التدريب وإعادة التأهيل التي تُتاح من خلال أرباب العمل للارتقاء بمؤهلات العمال ومهارتهم. ويعزز القانون أيضًا دور مراكز خدمات التوظيف وقدرتها على تقديم المشورة في مجال العمل وخدمات التوظيف[2].

٣- الحماية الاجتماعية للمسنين من الرجال والنساء:

تمثل الحماية الاجتماعية بتطبيق المعاشات التقاعدية للمسنين من النساء والرجال أكثر أشكال الحماية الاجتماعية انتشارًا في العالم. وقد حققت عدد من البلدان تغطية شاملة للمعاشات التقاعدية؛ بعد أن ثبت أن مخططات المعاشات التقاعدية العامة أداة فعالة لضمان أمن الدخل للمسنين وكذلك لمكافحة الفقر. وتشمل أنواع

[1] **Tatsiramos, K. (2014). *Unemployment benefits and job match quality: Do unemployment benefits help those seeking work to obtain better jobs?*, in World of Labor, No. 44, p 81. Retrieved from** https://wol.iza.org/uploads/articles/44/pdfs/unemployment-benefits-and-job-match-quality.pdf.

[2] **World Social Protection Report 2017–19, op. cit., p 56.**

مخططات المعاشات التقاعدية الجمع بين المخططات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، ويعد الأخير هو الشكل الأكثر شيوعًا لتنظيم نظم المعاشات التقاعدية في العالم. وتوفر أمريكا الشمالية وأوروبا التغطية لأكثر من ٧٥%من السكان في سن العمل بالمعاشات التقاعدية. كما أقرت البرازيل عام ٢٠١٥ أن السن اللازمة للحصول على معاش الشيخوخة بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء هو (٩٥/٨٥) عامًا، على أن يرتفع تدريجيًا ليصل إلى (١٠٠/٩٠) بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٢[1]. هناك اتجاه ملحوظ يتمثل في فشل عمليات خصخصة المعاشات التقاعدية: فسياسات الخصخصة لم تحقق النتائج المتوقعة منها، في بلدان مثل الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وهنغاريا وكازاخستان وبولندا تعود إلى التضامن العام القائم[2].

٤- <u>الحماية الصحية:</u>

تعني تغطية الرعاية الصحية استفادة معقولة التكلفة من الرعاية الصحية (الجيدة) التي تتيحهامختلف التدابير العامة والخاصة، وتتطلب إمكانية اللجوء إلى موفري الرعاية الصحية والاستفادة من العلاج والأدوية وجود بنية تحتية وقوة عاملة كافيتين في مجال الرعاية الصحية وتوفير السلع والخدمات الطبية. ويعد وضع إطار تمكيني لتحقيق الحماية الصحية المباشرة وغير المباشرة أمرًا أساسيًا لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. من خلال التمويل الكافي، والإمدادات الكافية من العاملين الصحيين الذين يتمتعون بظروف عمل مناسبة لتقديم خدمات جيدة، إذ يمكن أن يخفض معدل الوفيات ويزيد من الحالة الصحية. كما يسهم في النمو الاقتصادي

[1] **Ipid**., **p85**.

[2] **Ipid**., **p Xxx**.

الشامل القائم على زيادة الانتاجية وإيجاد فرص عمل لائقة للعاملين الصحيين المطلوبين حاليا في جميع انحاء العالم ، بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة[1].

على صعيد آخر فإن الفجوات الحالية في نظام الحماية الصحية توفر إمكانات توظيف كبيرة، ومن شأن توسيع نطاق التغطية ومعالجة أوجه النقص في القوي العاملة في مجال الصحة والاتفاقات الطويلة الأجل أن يسهم في تحقيق العمالة الكاملة على أساس ملايين الوظائف الجديدة اللائقة التي ستنشأ. وفي الواقع، فان كل استثمار في إنشاء وظيفة واحدة في المهنة الصحية مثل الطبيب أو الممرضة يمكن أن يؤدي إلى إيجاد وظائف للعاملين في المهن غير الصحية، مثل العمال في صناعة المستحضرات الصيدلانية أو تلك التي توفر خدمات الادارة أو الصيانة. وقد تقدمت بلدان كثيرة نحو التغطية الصحية الشاملة ، مثل الصين وكولومبيا ورواندا وتايلاند. وتستند نظم الرعاية الصحية الخاصة بها إلى الجمع بين الرعاية الصحية العامة والمخططات القائمة على الاشتراكات للعاملين في القطاع الرسمي والمخططات التي تسهم جزئيا في الاقتصاد غير الرسمي ، مما يعزز التضامن والإدماج الاجتماعي.وقد أحرزت كولومبيا في أمريكا اللاتينية تقدمًا في مجال توسيع نطاق الحماية الصحية. ويلزم النظام الصحي فيها جميع المواطنين بالانضمام إما إلى المخطط الخاص بالأشخاص الذين لديهم قدرةعلى الاشتراك أو المخطط الموجه للعمال ذوي الدخل المنخفض. ويحق لأعضاء المخططين الحصول على نفس الاستحقاقات، وقد ساعد ذلك على تحقيق معدلات عالية للتغطية القانونية والحد من صافي التغطية. وتشير التقديرات إلى أن الانتساب إلى التأمين الصحي الاجتماعي قد ارتفع من ٢٥% في عام ١٩٩٣ إلى ٩٦ % عام ٢٠١٤.

[1] **Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Social Protection Recipients Database (SOCR). Retrieved from http://www.oecd.org.**

الرعاية الصحية تايلاند:

نفذتتايلاند مخططها الشامل لتغطية في عام ٢٠٠١، ثم أصبحت التغطية القانونية الشاملة للتأمين الصحي منذ عام ٢٠٠٧ لتشمل ٩٨% من السكان، وقد نجح النهج التعددي الذي اتبعته تايلاند في تأمين تغطية شبه شاملة في فترة قصيرة من الوقت نسبياً. ويستطيع السكان، على الرغم من بعض التحديات المتبقية، الاستفادة الآن من مجموعة شاملة من الخدمات الصحية بدون أن يدفعوا مبدئياً حصة من التكاليف أو رسوماً تترتب على المستفيد، بما في ذلك خدمات المعالجة الخارجية والخدمات الداخلية في المستشفيات ورعاية الأمومة، التي يقدمها موفرو خدمات من القطاعين العام والخاص، ضمن إطار يشدد على جوانب الوقاية وإعادة التأهيل، كما عززت عده مخططات للتأمين الصحي وصلت إلى عدد كبير من الأشخاص، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. والهدف من الخطة هو "منح جميع المواطنين التايلانديين المساواة في الرعاية الصحية الجيدة وفقا لاحتياجاتهم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي–الاقتصادي". ويستند هذا الهدف إلى مبدأ المساواة؛ فقد صممت هذه الوحدات كمخطط للجميع وليس كنظام يستهدف الفقراء والضعفاء والمحرومين، وبوصفها خطة ممولة من الضرائب، فإنها توفر الرعاية الصحية المجانية كما تشمل خدمات الرعاية الطبية العامة وإعادة التأهيل، والعلاج الطبي العالي التكلفة، والرعاية في حالات الطوارئ. كما أنه يكفل الاستدامة المالية للمخطط عن طريق تحديد الميزانية السنوية، ووضع حد أقصي لمدفوعات مقدمي الخدمات، وقد شجعت الخطة على تطوير الهياكل الأساسية الصحية وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية[1].

[1] ***Extending social security to all: A guide through challenges and options (2010).*** **Geneva, International Labour Office, Social Security Department. pp 310–322.**

يمكن من العرض السابق توضيح عدد من العوامل المشتركة لنجاح ممارسات وسياسات الضمان الاجتماعي في ظل اقتصاد مجتمع المخاطر رغم اختلاف السياقات الثقافية والنظم السياسية في هذه البلدان: التخطيط، رؤية على المدى الطويل، مراعاة المساواة والعدالة، تنوع موارد الضمان واستخدامها بفعالية،تطبيق أنظمة عالية الأداء ذات توجه عالمي ومستقبلي.

ثالثًا: الضمان الاجتماعي في ظل الذكاء الاصطناعي: تجربة بلدية Harrow نموذجًا

-بعد أن يأخذ الروبوت وظائفنا، من سيدفع ثمن الضمان الاجتماعي؟

كان هذا واحدًا من الأسئلة العديدة التي طرحتها لجنة الشؤون القانونية التابعة للبرلمان الأوروبي، وهو ليس خيالًا علميًا: فالروبوتات سرعان ما ستصبح عضوًا مساهمًا في القوه العاملة، والبرلمان الأوروبي عندما قدم هذا الطرح كان يريد من الاتحاد الأوروبي أن يبدأ في التخطيط للمستقبل ليس بالبعيد.

على صعيد آخر أكد المشاركون في اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٧ أن "الذكاء الاصطناعي ينطوي على قدر كبير من النفع أو الضرر كالطاقة النووية". وقد أوصت اللجنة المجتمع الدولي بضرورة تعزيز شراكات من أجل الاستفادة من قوه التكنولوجيا بصوره منصفة، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز الأمن الغذائي ويخفض الهدر ويساعد الاقتصادات المحلية، وقد دعا المشاركون إلى "مواصلة استخدام جميع الأدوات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي دون انتظار"، ولكن مع التأكيد على أن الاحتياجات الإنسانية يجب أن تكون محور الاهتمام، وأنه يجب أن يدار التقدم

التكنولوجي بشكل جيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

والذكاء الاصطناعي Artificial intelligence هو اكتساب الحواسب للقدرة على ممارسة بعض الوظائف التي كانت فيما مضى حصرية على البشر، وخاصة التفاعل البشري. وهو مجال معني بتطوير أجهزة الحاسوب لتصبح قادرة على التفكير مثل الإنسان، وتحويلها لفواعل آلية ذكية لديها قدرات تحاكي الذكاء البشري وأيضًا المهارات العليا للإنسان كالتعلم وتتميز بكونها فاعلًا مرنًا، يمتلك القدرة على التكيف والاستجابة لمختلف المواقف الحياتية [2]. و يمكن تصنيف الفواعل الاجتماعية الذكية إلى الفئات الأربع التالية:

- النظم التي تفكر مثل البشر
- النظم التي تعمل مثل البشر
- النظم التي تفكر بشكل رشيدبعقلانية
- النظم التي تعمل بشكل رشيد بعقلانية

وقد كان جون مكارثي John McCarthy هو أول من صك مصطلح الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence (AI) لأول مرة عام ١٩٥٦ عندما عُقد أول مؤتمر أكاديمي لمعرفة ما إذا كان يمكن صنع آلات ذكية، وإن كانت الجهود من أجل فهم ما إذا كانت الآلات يمكنها التفكير حقًا بدأت قبل ذلك وتحديدًا في أربعينات القرن العشرين، عندما اقترح فانيفار بوش Vannevar Bush نظامًا يزيد من معارف الناس وفهمهم. وبعد ذلكبخمس سنوات كتب آلان تورينجAlan Turing ورقة بحثية حول فكرة أن الآلات قادرة على محاكاة البشر ولديها القدرة على القيام بالأشياء

1**General Assembly Of United Nations** (**2017**). **Second Committee**, **Seventy-Second Session**, **11th & 12th Meetings**, **11**. **Retrieved from**https://www.un.org/press/en/2017/gaef3477.doc.htm

2https://en.oxforddictionaries.com. **accessed 1 January 2018**.

الذكية، مثل لعب الشطرنج، وشهدت أواخر التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين زيادة في الجهود البحثية، وبدأ القطاع الخاص يستثمر في الذكاء الاصطناعي ، سعيًا إلى تحقيق إنتاجية وربحية أكبر. وهكذا ، منذ بضع سنوات ، شهد العالم إدخال أليات ذكية في حياه الناس اليومية. وبدأت لأول مرة بالإضافة إلى التكنولوجيات الموجودة مسبقًا، مثل ألعاب الفيديو، ومحركات البحث، تم إنشاء أدوات جديدة، مثل المساعد الافتراضي في المنازل، والشركات[١].

ومنذ ذلك الحين،زادت مبيعات الروبوتات الصناعية، وصل إلى أربعةأضعاف منذ عام ٢٠٠٩، وفقًا لتقرير ٢٢ يونيو ٢٠١٧ الصادر من الاتحاد الدولي للروبوتات. وقد أدى هذا إلى ظهور أشكال جديدة من العمالة، مثل العمل الحر في المنابر الرقمية والأعمال المؤقتة للوكالات، وأدت في بعض البلدان إلى زيادة في العمالة عند الطلب أو في أشكال أخرى من العمالة المؤقتة وغير المتفرغة. والتي كثيرًا ما يشار إليها بأشكال العمالة غير القياسية، ويمكن ملاحظة استخدامات الذكاء الاصطناعي في خدمة العملاء في الشركات والبنوك، حيث يُستخدم كبديل للتواصل مباشرة مع الموظفين، ولعل المثال الأكبر للتغيير، ذلك الذي جلبه الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، كأجهزة الصرف الآلي للنقود، واستبدال المحللين الماليين بالآلات، وكانت مؤسسات مثل غولدمان ساكس في طليعة من قاموا بهذا الاحلال والتغيير الذي لن يؤثر فقط على القطاع المالي، ولكن أيضا لديه القدرة على ظهور تغييرات على العمالة ومكان العمل ذاته[٢]. وفي حين أن هذه الأشكال من العمالة قد توفر قدرًا أكبر من المرونة للمؤسسات، فإنها تترجم في كثير من الأحيان إلى دخل أدنى

---

[1] ***Chris Smith***(**2006**), ***The History of Artificial Intelligence History of Computing***. **USA**: ***University of Washington publication , p 15***.

2 **Rossi**, **Francesca**. (**2017**). ***Artificial Intelligence: Potential Benefits and Ethical Considerations***. **Retrieved from** www.europarl.europa.eu.

ومتقلب، أو ظروف عمل غير ملائمة أو غير منظمة، و من ثم تتطلب استحقاقات من برامج الضمان الاجتماعي[1]. لذا ثمة حاجة إلى مواصلة استكشاف المسائل المتعلقة بالتغطية، وكفاية الاستحقاقات، والقدرة على تحمل التكاليف، وطرق التمويل، فضلاً عن الفوائد والخدمات التي يحققها، حتى يتسنى للدخل الأساسي أن يحقق أغراضه المنشودة[2].

من ناحية أخرى، يمكن أن يؤديالذكاء الاصطناعي إلى تغييرات كبيرة في وضع العمل في مجال الخدمات الاجتماعية وفي وكالات الخدمات الانسانية، فتطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق وحوسبة الذكاء الاصطناعي يساهم في إعادة القدرة التنافسية الأساسية لمؤسسات الضمان الاجتماعي، وكلما ازدادت البيانات التي تملكها المؤسسة، زادت المعلومات التجارية المتراكمة وزادت القيمة التي تكتسبها. ومن ثم تحتاج مؤسسات الضمان الاجتماعي إلى تكثيف الدراسات التطبيقية في الحوسبة العميقة والذكاء الاصطناعي، لتحسين قدرات البحث والتطوير، والمعالجة والتعامل مع البيانات الضخمة. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد تلك المؤسسات على القيام بعمل أفضل، وتقليص الأعباء الإدارية على العاملين، والتسريع في تقديم الطلبات وتقديم الخدمات ومتابعتها،وتوفير الرؤى اللازمة للقيام بالعمل الصحيح، والأشخاص المناسبين، وفي الوقت المناسب، ومن ثم تحقيق نتائج مجدية للأفراد والأسر التي يخدمونها.

---

[1] **Mehr, Hila. (2017). *Artificial Intelligence for Citizen Services and Government*. UK: Ash Center for Democratic Governance and Innovation at Harvard Kennedy School. p11**

[2] https://www.csmonitor.com/Business/new-economy/2016/0627/After-robots-take-our-jobs-who-will-pay-for-social-security

وقد بدأت العلوم الاجتماعية استكشاف المكاسب للنظرية والبحوث التي يمكن تحقيقها عن طريق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومنها تطبيق التحليل السوسيولوجي للنصوص المكتوبة واسترجاع البيانات من البنية التحتية العالمية للمعلومات (قواعد البيانات العالمية)، كما تم تطبيقه على بعض أنواع التحليل الإحصائي، ولكن ما زال من غير الواضح مدي القدرة التنافسية التي ستكون فيها التقنيات التقليدية. وللاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، سيتعين على علماء الاجتماع أن يصبحوا أكثر إلمامًا بالحاسوب، وأن يعيدوا النظر في تطبيقات البرمجة في المناهج الاجتماعية، وتضمينهافي البرامج التي تطرحها الجامعات في تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية[1].

ومن التجارب الناجحة في استخدام التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي، الخدمات التي يقدمها مجلس بلدية Harrow، إحدى البلديات التابعة لمدينة لندن، والذي يخدم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ شخصًا. ففي عام ٢٠١٣، أطلق المجلس برنامج يسهل للأفراد التخطيط ومراقبة ميزانيتهم الشخصية على الإنترنت. ويمكن لكل مقيم في البلدة أن يستخدم الميزانية الشخصية لشراء خدمات من مئات من مقدمي الخدمات، باستخدام نظام دفع الكتروني. وقد مكّن هذا البرنامج المواطنين من تخصيص خططهم للاستحقاقات الاجتماعية، كما أُنشأت أيضًا سوقًا لمقدمي الخدمات، الذين زاد عددهم من ٣٠ إلى ٧٥٠. وكانت المرحلة التالية لمجلس Harrow هي إدماج الرعاية الصحية والاجتماعية، حيث تأسس نظام لإدارة قضايا المستفيدين، بسحب البيانات من مختلف جوانب تقييمات الفرد وخطط الرعاية، ثم تحليل النص بمساعدة نظم معالجة البيانات، لتزويد العاملين في حالات

[1] **Vincent, Jane., Taipale, Sakari., Sapio Bartolomeo & Giuseppe Lugano · Leopoldina Fortunati,(20015), Social Robots from a Human Perspective, Switzerland: Springer International Publishing. P 16.**

المستفيدين بالمعلومات ذات الصلة لكل مستخدم، ويتيح نظام البحث عن كميات هائلة من البيانات في ثوان، والمساعدة في التنبؤ بالمخاطر الصحية في المستقبل والتوصية بأفضل الخيارات للتخفيف من هذه المخاطر، ومن أجل الحد من عبء العمل الملقى على عاتق الموظفين، وتوفير وقتهم للاستفسارات الأكثر تعقيدًا،تم برمجة مساعدا افتراضيًا داخليًا يدعى روكسي للإجابة على الاستفسارات بين موظفي معالجة القضايا. ويستخدم روكسي التعلم الآلي من أجل فهم اللغة البشرية والرد على الأسئلة المتعلقة بقواعد وأنظمة برامج الادارة. وهذا المساعد الافتراضي يستجيب حاليًا لأكثر من ٧٨ % من الأسئلة المطروحة. أما الموظفين العاملين فهم لمساعدة الخبراء، الذين لا يشاركون إلا في الإجابة عن الاستفسارات المعقدة. ووفقًا لما ذكره كبير موظفي التكنولوجيا في وزاره الشؤون الديموغرافية في مجلس بلدية Harrow، "لقد كانت ناجحة جدا في الحد من عبء عملهم"[1].

مما سبق يتضح أن فهم استخدامات الذكاء الاصطناعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الوقت المعاصر ضرورة لا غنى عنها، وخاصة مع التقدم المحرز في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذكية، فمن ناحية يفيد استخدامها في حياتنا الاجتماعية في "مساعدة الفقراء والأميين والمحرومين في العالم"، ومن ناحية ثانية فإن أوجه القصور المحتملة والضرر يمكن أن تؤدي إلى مزيد من " المخاطر"القانونية والأخلاقية والاجتماعية، ماذا عن نظام مراقبة الحركة الجوية التي توجه الطائرات التي تحمل الآلاف من الركاب؟ أو أنظمة التشخيص الطبي التي قد تساعد الأطباء في حالات الحياة أو الموت؟ ماذا يحدث إذا كانت هذه الأنظمة تعطي نصيحة خاطئة؟ من الذي ينبغي مساءلته؟ وإذا كانت هذه النظم يمكن أن تفكر بشكل مستقل، هل يمكن أن تكون قراراتها غير صحيحة ومتعمدة؟ هل ينبغي توسيع النظام

[1] **Hila Mehr**, **op**. **cit**., **p11**

القانوني للتعامل مع الآلات في المستقبل؟[1]، لذلك يجب النظر بعناية في المسائل القانونية والاخلاقية التي ستنشأأثناء تطوير وتطبيق هذه التكنولوجيا. وينبغي التسليم بأن الآلات الذكية الشبيهة بالبشر، أي بناء أو برمجة جهاز كمبيوتر بطريقة تمكنه من الانخراط في عمليات التفكير مثل الإنسان مثل التعلم ، والمنطق ، والتصحيح الذاتي، وحل المشاكل بمفرده، أصبحت حقيقة واقعة ستغير من مجتمعاتنا إلى الأبد[2].

وعلى الرغم من الفرص الواضحة من العرض السابق، فان الذكاء الاصطناعي إن لم ينفذ بشكل مدروس واستراتيجي، فلن تُحل المشاكل المترتبة على استخدامه، لذا يمكن للوكالات المهتمة بتنفيذ الذكاء الاصطناعي أن تتعاون مع الجهود الحكومية، والقطاع الخاص المهتمة بالذكاء الاصطناعي لتطبيق برامج الضمان الاجتماعي.لنهي هذا الجزء من البحث كما بدأناه بتساؤل طرحه بول فاليري: هل يمكن للعقل البشري أن يسود ما صنعه العقل البشري؟

---

[1] **Osonde A. Osoba, William Welser(2017), The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work, RAND publications, www.rand.org.**

[2] **Kok, Egbert J. W., Boers, Walter A. Kosters, Peter van der Putten and Mannes Poel (2002),*Artificial Intelligence: Definition, Trends, Techniques and Cases* , France, UNESCO, p 45**

الخاتمة:

أولًا: النتائج العامة للبحث:

١- شكلت التحولات الاقتصادية المدفوعة من المؤسسات المالية الدولية والتطور التقني سياقًا بنائيًا لظهور ما يُعرف بـ "اقتصاد مجتمع المخاطر" في عصر مابعد الحداثة؛ والتي أشار "اولريش بيك" إلى أنه مرحلة لاحقة ونتيجةلعملية التحديث وما أفرزته من التمدن والحضارة وعدم الأمان والاحتمالية وتشذر الحقيقة الواحدة، تتيح إمكانية تعبئة المجتمعات لتواجه عدم الأمان، ولذا يجب أن تتحول المؤسسات إلى تبني قانون المخاطرة الذي ينظم التعامل مع المخاطر التي تنبع من الجذور الاقتصادية والتكنولوجية.

٢- تجسد التنمية المستدامة السياق المجتمعي نموذجًا يرتكز عليه الضمان الاجتماعي، من أجل مساعدة الأفراد على التصدي لطائفة واسعة من اقتصاد المخاطر؛ فالنمو السريع للترابط بين الأسواق المالية وأسواق الإنتاج وأسواق العمل على الصعيدالعالمي يزيد من الحاجة إلى الضمان الاجتماعي.

٣- تشكل مؤسسات الضمان الاجتماعي جزءاً من إدارة اقتصادات السوق الفعالة ومؤسساتها في الدول المتقدمة، خاصة مع انسحاب الدول من مسؤولياتها الاجتماعية وتحولها إلى دول ميسرة لحركة الأسواق؛ مما يضع على عاتق البلدان مسؤولية ضمان مستوي أساسي على الأقل من الضمان الاجتماعي للجميع – للأطفال والنساء والرجال في عصر تزداد فيه سرعة التقلبات الاقتصادية والمالية، وتؤثر تأثيراً مباشراً في أسواق العمل والرفاه الاجتماعي، ما يجعل قدرة الأفراد وحدهم محدودة على التصدي للمخاطر الاقتصادية بشكل أكثر مماسبق .

٤- ثمة تجارب ناجحة في مجال الضمان الاجتماعي داخل العديد من بلدان العالم، وذلك على النحو التالي:

أ- تقدم الأرجنتين تغطية شاملة لاستحقاقات الأطفال بالدمج بين البرامج القائمة على الاشتراكات لذوي الدخل المرتفع، وغير القائمة على الاشتراكات لغير القادرين، وبدون حد أدنى للسن إذا كانوا معوقين، أما في ألمانيا قيُشترط إثبات الحاجة، والوفاء بعدد من الاشتراطات.

ب- اتخذت الحماية من البطالة للنساء والرجال في سن العمل شكلين من السياسات، الأول: طبقته النمسا حينما قللت من شروط الأهلية لمخططات البطالة، أما كندا فقد خفضت من فترات الانتظار للحصول على استحقاقات البطالة. كما قامت كل من ألمانيا واليابان بتوسيع نطاق التغطية لتشمل العمال غير النظاميين الذين كانوا مستبعدين في السابق، مثل العاملين لحسابهم الخاص في اليونان وإيطاليا وفرنسا.الآخر:اتبعته فيتنام من خلال برامج دعم الاحتفاظ بالعمالة بإعادة تأهيلهم وتدريبهم، وتعزيز دور مراكز خدمات التوظيف لتقديم خدمات المشورة الوظيفية والتدريب المهني.

ج-صممت تايلاند مخططات للحماية الصحية المجانية للجميع -أي أنها لا تقتصر فقط على الفقراء والضعفاء والمحرومين- وهي ممولة من الضرائب، و تشمل خدمات الرعاية الطبية العامة، والعلاج الطبي العالي التكلفة، والرعاية في حالات الطوارئ، ويشدد على جوانب الوقاية وإعادة التأهيل.

د- ينتهج مجلس بلدية Harrow في لندن الاستثمار في التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، بتقديم عدد من الخدمات من خلال إنشاء نظام لإدارة بيانات المستفيدين، يتيح البحث عن كميات هائلة من البيانات في ثوان، وتحليلها بمساعدة نظم معالجة البيانات، والمساعدة في التنبؤ بالمخاطر الصحية في المستقبل والتوصية بأفضل الخيارات للتخفيف من هذه المخاطر.

٥- من الآليات الناجحة التي اعتمدتها تجارب الدول المتقدمة اقتصاديًا تطبيق برامج الضمان الاجتماعي، الارتقاء برأس المال البشري وبناء قدرات الأفراد بشكل مستدام.

٦- أتاحت التطورات التكنولوجية الأخيرة إمكانية محاكاة تقنية للبشر وسماتهم الاجتماعية، ودمجهم في رقائق السيليكون، مما يؤكد الحاجة إلى فهم مدى السمات الاجتماعية التي يمكن زرعها في الروبوتات للتحول إلى فواعل آلية اجتماعية. كما أدت إلى ظهور أشكال جديدة من العمالة و تغييرات على طبيعة الأعمال وأماكن العمل، لذا صار فهم استخدامات الذكاء الاصطناعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الوقت المعاصر ضرورة لا غنى عنها.

٧- أصبحت برامج الضمان الاجتماعي الفعّال ضرورة تهيئ الأفراد والجماعات من أجل التصدي إلى المخاطر الاقتصادية والتكنولوجية،واغتنام فرصها اغتناماً كاملاً والتكيف مع التغير المستمر، ويستلزم ذلك سياسة وطنية وأطراً مؤسسية شاملة ومتكامل؛ تشمل سياسات العمالة والضمان الاجتماعي وغيرها من السياسات الاجتماعية يكون من شأنها أن تتيح استجابات أفضل للتغيرات والأزمات الهيكلية على حد سواء. إذ يعد الحق في الضمان الاجتماعي – لكي يكون متسقاً ويضطلع بدوره في تعزيز الإنتاجية بفعالية ويقوم مقام المثبت الاجتماعي والاقتصادي في عالم يسوده انعدام اليقين – يجب أن يرسخ في القوانين الوطنية والهياكل الإدارية والمؤسسية والآليات الدولية الفعالة .

ثانيًا: الدلالات النظرية لنتائج البحث:

١- إن اقتصاد مجتمع المخاطر يُمكن أن يُفسر من خلال منظور ما بعد الحداثة، والذي يُظهر الحداثة على أنها في شروعها لبناء نظام جديد يقوم على الفصل التدريجي للاقتصاد عن تشابكاته الثقافية والأخلاقية والسياسية التقليدية، أفضت

إلى نظام اقتصادي يحكم السيطرة ويستعمر بقية الحياة الاجتماعية ويطوعها لخدمة مصالحه، مما أنتج حالة من اللايقين باستحالة معرفة ما سيحدث، والعجز عن منع ما سيحدث.

٢- أن اقتصاد مجتمع المخاطر وحالة اللايقين التي أفرزتها نجاحات الحداثة في تحويل العلم والتكنولوجيا إلى الكمال؛ لهم منالتوابع ما تؤثر في البداية على الأفراد ثم تتحول إلى مخاطر عالمية، فالمخاطر نتجت من متخذي القرار الذين قد يقدرون في النهاية على التغلب على المخاطرة، ثم انتقلت إلى أولئك الذين وقعت عليهم الأخطار كآثار جانبية غير مقصودة حتى وإن كانت مرئية.

٣- أن المجتمع العالمي غير قادر على التغلب على المخاطر الأكثر إلحاحًا والتي ينتجها بذاته، ولكن توزع على الأنظمة الجزئية المجتمعية؛ الذي لايتم في الفراغ المؤسسي، وكلما انساب المنطق التفاعلي للمخاطر داخل المجتمع في كل مؤسسات وعوالمه الحياتية، سيتم إثارة السؤال عن أخلاق ونظام وآليات المسؤولية في مجتمع يسوده اقتصاد المخاطر؛ الذي يطرح نمطين من المسؤولية فردية وجمعية، الأولى الفردية التي تجعل متخذ القرار يتحمل تداعيات قراره، والأخرى الجمعية وتطرح تساؤلًا عن الآثار التي تلقيها المخاطرة على الآخرين؟

٤- إن المسؤولية الجمعية هي أهم ما يتميز تحول البنى المعرفية للحياة الاجتماعية المشكلة ثقافيًا؛ والتي يخضع لها العلم والتكنولوجيا والصناعة والرأسمالية والدولة، وتعد تبني برامج الضمان الاجتماعي من أبرز آليات تلك المسؤولية تحت شعار التنمية البشرية المستدامة، وهو ما يطرح عمليات التغيير التي تعمل على استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، واتجاه التطور التكنولوجي، وبالتالي تتطلب إجراء تغيير مؤسسي ما يتفق مع المستقبل، فضلًا عن احتياجات الحاضر .

٥- إن التطورات التكنولوجية ومن أبزها في العصر الحاليالذكاء الاصطناعي، يمكن أن تجد مغزى ودلالة في المخاطرة بوجهيها: الفرصة والخطر، ووفقًا لذلك ينشأ

مناخ جديد للسياسات تلعب فيه القيم الثقافية دورًا محوريًا، ويؤدي إلى نشأة قانون المخاطرة لينظم التعامل مع المخاطر، وبالتالي لا يمكن أن يتم حظر أبحاث وتجارب قد تسبب آلامًا، لكن تساهم في ترتيب رشيد ومتوازن على أساس البنى المعرفية الجديدة التي نشأت من الوثبة التكنولوجية.

ثالثًا: الدلالات التطبيقية لنتائج البحث:

١. دعم الاستدامةوالمساواة والتمكين للأفراد والجماعات هي الأساس لمواجهة مخاطر التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ولتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

٢. إعادة النظر في برامج الضمان الاجتماعي المطبقة في الدول النامية نحو المزيد من الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع في دورة حياتهم.

٣. تصاعد المطالبة بالتعليم والتأهيل والتدريب؛ كننيجة للتحول المجتمع من المرحلة الزراعية اليدوية، إلى المجتمع الصناعي التقني، ثم فيما بعد إلى مجتمع أداء الخدمات، والآن مجتمع العلم واالمعرفة.

٤. النظر إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة من الحياة اليومية من منظور إنساني واجتماعي.

٥. الحاجة إلى إدراج العلوم الانسانية والاجتماعية داخل تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة الروبوتات الاجتماعية والتعرف على حدود ومشاكل ومزايا هذا التفاعل والتكامل.

٦. يساهم التشكيل الاجتماعي للروبوتات الاجتماعية، واعتماد وإدماج الذكاء الاصطناعي من قبل البشر يجعل حياتهم أفضل ويساعدهم على حل المشاكل الخاصة بهم.

٧. اكتشاف دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجتمع، بما في ذلك فهم أسباب إنشائها والإجراءات التي تؤديها وأدوارها المستقبلية في المجتمع.

المصادر والمراجع

١. أولريش بيك(٢٠٠٦)، مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وهند إبراهيم وبسنت حسن، القاعرة: المركز القومي للنرجمة

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الموقع الإلكتروني http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

٣. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الموقع الإلكتروني http://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf

٤. تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠). الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، من الموقع الالكتروني http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

٥. تقرير مركز العقد الاجتماعي ، استرجعت بتاريخ ١٢/٣/ ٢٠١٢ من الموقع الالكتروني :http://www.srmap.net.eg/About2.aspx

٦. تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (٢٠١٢)، روما: منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.

٧. جوردن *مارشال* (٢٠٠٠)، *موسوعة* علم الاجتماع (المجلد الاول)ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، القاهرة:مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق (٢٠١٤)، منشورات مشروع " تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، جنيف: منظمة العمل الدولية.

٩. الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة (٢٠١١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف: مكتب العمل الدولي.

١٠. الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية (٢٠٠٣)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك : الأمم المتحدة.

١١. زيجومنت باومان (٢٠١٦)، الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

١٢. مايك فيزرستون(٢٠١٠)، ثقافة الاستهلاك ومابعد الحداثة، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

13.Bastagli, F. (2016). *Bringing taxation into social protection analysis and planning*, Guidance note. London: Overseas Development Institute.

14.Bora .Alfons, Risk: *Risk Society.*Blackwell Encyclopedia of Sociology online.Retrieved from http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?id=g9781405124331_yr2011_chunk_g978140512433124_ss1-69#citation.

15.*Chris Smith(*2006), *The History of Artificial Intelligence History of Computing*. USA:*University of Washingtonpublication.*

16.*Extending social security to all: A guide through challenges and options (*2010). Geneva, International Labour Office, Social Security Department .

17.Rossi, Francesca. (2017). *Artificial Intelligence: Potential Benefits and Ethical Considerations*. Retrieved fromwww.europarl.europa.eu.

18.General Assembly Of United Nations (2017).Second Committee,Seventy-Second Session, 11th & 12th Meetings, 11.Retrieved from https://www.un.org/press/en/2017/gaef3477.doc.htm

19.Mehr, Hila. (2017).*Artificial Intelligence for Citizen Services and Government*. UK: Ash Center for

Democratic Governance and Innovation at Harvard Kennedy School.

20. https://www.csmonitor.com/Business/new-economy/2016/0627/After-robots-take-our-jobs-who-will-pay-for-social-security
21. Vincent, Jane., Taipale, Sakari., Sapio Bartolomeo & Giuseppe Lugano · Leopoldina Fortunati,(20015), Social Robots from a Human Perspective, Switzerland: Springer International Publishing.
22. Kidd, S., Gelders, B., Bailey&Athias, D.(2017). *Exclusion by design: An assessment of theeffectiveness of the proxy means test poverty targeting mechanism*, Extension of Social Security (ESS) Paper Series No. 56. Geneva: ILO and Development Pathways.
23. Naik, DN. (2016).*Social Security and Social Insurance*. Journal of Civil & Legal Sciences.
24. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Social Protection Recipients Database (SOCR)*. Retrieved fromhttp://www.oecd.org.
25. Pampel, Fred. (2000). *Encyclopedia of Sociology*.New York :Macmillan.
26. Tatsiramos, K. (2014). *Unemployment benefits and job match quality: Do unemployment benefits help those seeking work to obtain better jobs?*, in World of Labor, No. 44, Retrieved from

https://wol.iza.org/uploads/articles/44/pdfs/unemployment-benefits-and-job-match-quality.pdf

27. World Social Protection Report 2017–19(2017), *Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals*, Geneva: International Labour Office.
28. Zinn , Jens. (2008). *Social Theories of Risk and Uncertainty : an Introduction*.UK: Blackwell.